العدد (1964) السنة الثامنة - الاحد (14) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

## مسؤول محلي: شركة "شل" النفطية تتسبب بأضرار في البصرة

□ البصرة / وكالات

قال مسؤول محلي بصري إن أعمال شركة "شل" أحدثت أضرارا بيئية وصحية تمثلت في انبعاث غازات ناتجة عن اللهب من آبار "حقل مجنون" مما تسبب بإصابات مرضية بين المواطنين في ناحية النشوة( ١١٥ كم شمال شرق البصرة). وقال مدير ناحية النشوة وليد مطر لوكالة كردستان للأنباء(أكانيوز) إن "أعمال شركة شل النفطية أدت إلى إلحاق أضرار بيئية وصحية فضلا عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية لأهالي ناحية النشوة في محافظة البصرة"، موضحا أن "الأضرار تمثلت في انبعاث غازات ناتجة عن اللهب من حقول مجنون تسببت بتلوث بيئي وإصابات مرضية بين المواطنين في ناحية النشوة". وأضاف: كما أدى التسرب النفطي من بعض الأنابيب إلى إلحاق خسائر ودمار بالأراضي الزراعية"، مشيرا إلى أن "من الآثار الأخرى التي نجمت عن أعمال هذه الشركة هي استخدام آليات ذات أوزان ثقيلة مما تسببت بأضرار للطرق والشوارع وان شركة شل لديها مساع جادة لمعالجة هذه الأضرار من خلال تكليفها شركة كوفي لمتابعة الآثار البيئية والاجتماعية والصحية على مواطني ناحية النشوة ووضع التوصيات بشأنها".

## المواردالمائية: نسبة المياه التي غمرت الأهوار بلغت ٤٠%

□ بغداد / وكالات

قال مدير مركز إنعاش الأهوار في وزارة الموارد المائية علي هاشم، السبت، إن نسبة المياه التي غمرت مساحات الأهوار بلغت ٤٠٪ في محافظات البصرة وذي قار وميسان. وقال هاشم لوكالة (أصوات العراق) إن "نسبة المياه التي غمرت مساحات الأهوار بلغت ٤٠٪ من أصل المساحة الكلية والبالغة ٥٥٨٠ كيلو مترا في محافظات البصرة وذي قار وميسان"، مضيفا أن الوزارة "مستمرة في أعمالها منذ عام ٢٠٠٣ مع الوزارات الأخرى بهدف إعادة اغمار المساحات بالمياه التي تم تجفيفها في زمن النظام السابق فضلا عن الأعمال الفنية التي تخص تنظيم المياه الداخلة إلى الأهوار". وأضاف أن الوزارة "تقوم بإنشاء المنشآت الهيدروليكية لغرض السيطرة على تنظيم وتوزيع المياه في الأهوار والتي وصل العمل فيها إلى مراحل متقدمة خصوصا في هور الحمار والحويزة وتنفيذ وإنشاء مراكز الزوارق في عدد من مناطق الأهوار لغرض استخدامها من قبل أبناء الأهوار وبالذات صيادي الأسماك".

### شركات صيرفة ومستهلكون تذمروا منها

# مخاوف من انتشار العملة المزورة.. والمركزي عد التزوير من النوع التجاري

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

أعرب عدد من أصحاب الشركات والمواطنين عن خشيتهم من إغراق السوق المحلية بنماذج من العملة المزورة القادمة من دول الجوار.

وقالوا في أحاديث لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن السوق العراقية المالية مهددة بإغراق للعملة المزورة سواء العراقية أو الأجنبية، داعين الحكومة إلى مخاطبة تلك الدول إلى إيقاف ضخ العملة المزورة إلى العراق، كما دعوا الأجهزة الأمنية إلى تنبيه المواطنين من عصابات الاحتيال والتزوير.

وقال صاحب شركة الماجد للصيرفة فلاح ذويج هناك عملة مزورة دخلت إلى العراق من دول الجوار، وسواء منها عراقية او أجنبية اي الدولار.

واضاف ذويج اكتشفنا خلال الفترة الماضية ومن خلال العمل بالشركة وجود أموال مزورة من خلال عملية استبدال الدينار العراقي بالدولار من قبل احد زبائن الشركة وبعد التدقيق اتضح ان الاموال مزورة، بيد ان ذويج أكد أن زبونه لا يعلم بان الأموال مزورة.

ودعا ذويج الأجهزة الأمنية والبنك المركزي العراقي والجهات المسؤولة لتنبيه المواطنين بوجود عملات مزورة تم تداولها في الاسواق العراقية .

فيما يشير عبد الصاحب إبراهيم وهو صاحب شركة النورس للصيرفة إلى إن أموالا مزورة دخلت الأسواق العراقية ، ويؤكد أن هذه الأموال من دول الجوار وتحديدا من إيران، وقال قبل ايام: تمكنت القوات العراقية من اعتقال مجموعة تروج للعملة المزورة .. وبعد أيام اكتشفنا أنها مرتبطة بمجموعة إيرانية. تقوم بإدخال العملة المزورة للعراق، وحذر إبراهيم من إغراق الأسواق العراق بالأموال المزورة، وهذا مما سيؤثر على الاقتصاد العراقي بشكل عام .

وأضاف إبراهيم :هناك العديد من أصحاب شركات الصيرفة كشفوا الكثير من الأموال مزورة، داعيا المواطن إلى فحص أي أموال يتسلمها لغرض عدم إيقاعه بمشكلة (العملة المزورة)..

فيما طالب صاحب شركة الحنين للصيرفة سامر الصايغ الحكومة العراقية بالإسراع بإصدار قانون يعوض بعض اصحاب شركات الصيرفة الذين تسلموا أموالا مزورة ولم يعلموا بها ، ودعا الصايغ الأجهزة الأمنية إلى توعية المواطنين بوجود أموال مزورة يتم تداولها في الأسواق حاليا، وقال ان اغلب المؤشرات تشير الى ان الاموال دخلت من دول الجوار.

اما المواطن سيف عبد الاله اليونس فقال انا وقعت في فخ عصابات الأموال المزورة من خلال تسلمي بعض المبالغ المزورة التي لا اعلم بها من خلال عملي ، واشار اليونس الى انه وبعد عملية الشراء رفض أصحاب المحال تسلم تلك المبالغ، مؤكدين له أنها مزورة، مما اضطر اليونس إلى الاحتفاظ بها .. لحين إصدار الحكومة العراقية قرارا يقضي باستبدالها.

واضاف اليونس يكفي على دول الجوار التدخل بالشأن الداخلي من خلال تدخلها بتوريد السلاح للجماعات المسلحة ومن تدخلها بتشكيل الحكومة.

فيما تقول دنيا البيضاني وهي الأخرى وقعت بيدها أموال مزورة فئة الـ(٢٥) ألف دينار عراقي من خلال استبدال (١٠٠) دولار إلى أموال عراقية .. ولكنها لا تعلم بأنها مزورة ، إن الأموال المزورة تدخل مع بعض الجماعات الذين يقومون بزيارة العراق بحجج أخرى كالسياحة الدينية ، والتجارة والاستثمار، ورفضت البيضاني اتهام أي دولة ، بيد انها اكدت ان اغلب مشكلات البلاد من دول الجوار.

يذكر أن الأجهزة الأمنية أعلنت مرات عدة عن مسك عصابات تتعامل بالعملة المزورة في مناطق مختلفة م العراق.

من جانبه اوضح مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح انه لا يخلو بلد في العالم من وجود العملات المزيفة بما فيها الولايات المتحدة الاميركية، مبيناً أن هذه العملية تعد خرقاً للأمن الاقتصادي، ولها ثلاثة اتجاهات للتزوير.

وبين صالح لـ (المدى الاقتصادي) أن الاتجاه الأول تجاري لغرض الربح والمضاربة في عمليات قانونية وهو السائد ، فيما يتجه الثاني إلى تزوير مخابراتي في حروب سياسية ، حيث تقوم بعض الدول بتزوير عملة دولة أخرى لغرض إضعاف اقتصاد الدول المنافسة لها وهذا مستبعد إلى حد ما.

ورأى صالح أن النوع الثالث من التزوير هو تزوير الهواة يحدث غالباً بمساعدة التطورات التكنولوجية.

وحدد صالح أن التزوير الجاري حالياً في العراق يندرج تحت النوع الأول التجاري لافتاً إلى أن مؤشرات السلطة النقدية تكمن بوجود نسب لاتصل بحد وصفه إلى حد الخطورة مؤكداً أن ذلك لا يبرر عدم تضافر جهود جميع الأجهزة الأمنية والاقتصادية والنقدية للحد من هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي للبلد والمواطن على حد سواء.

وقال صالح إن البنك المركزي العراقي كسلطة نقدية نعمل على متابعة الأموال الواردة من المصارف ونبحث في مصادر الأموال المزورة سواءً أكانت خارجية أم داخلية بغية اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

## وزارة النفط تواجه اعتراضات لعدم إشراك مجلس الانبار باستثمار حقل عكاز الغازي

□ بغداد / وكالات

قال النائب احمد العلواني إن وزارة النفط ارتكبت خطأ كبيراً بعدم إشراك مجلس المحافظة بجميع الإجراءات التي حصلت لاستثمار حقل عكاز الغازي (على حد قوله). وأضاف العلواني بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) أن مجلس محافظة الانبار كانت له ورقة قدمت إلى وزارة النفط حول رؤيته لاستثمار حقل عكاز الغازي كونه صاحب الاختصاص والرأي في هذه المسألة.

وبين أن ما يستخرج من هذا الحقل يجب استثماره من اجل إنشاء محطات كهربائية تعمل بالغاز لتربط على الشبكة الوطنية لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية فضلاً عن انشاء معامل خاصة بالبتروكيمياويات واستخدامه للاستهلاك البشري المنزلي فيما يتم تصدير الفائض منه إلى الخارج ، مرجحا أن الوزارة تجاهلت جميع الدعوات التي تحدثت عن ذلك وتصرفت بطريقة فيها نوعاً ما من عدم الاكتراث والاهتمام برؤية المجلس مما حال دون أن يكون هنالك توافق بين الجانبين.

ودعا العلواني الوزارة إلى إعادة النظر باستثمار هذا الحقل وان تقوم بعقد جلسة مشتركة مع المسؤولين في مجلس محافظة الانبار من اجل الوصول إلى حل عراقي يرضي جميع الأطراف دون أي توتر.

وكان مجلس محافظة الأنبار قد أبدى موافقته على الحوار مع الشركات الفائزة باستثمار حقل عكاز الغازي في المحافظة، من ضمن جولة التراخيص الثالثة للحقول الغازية، شرط اعتمادها وجهة نظر المجلس بتصنيع الغاز داخل البلد، وعدم تصديره كمادة خام، تحت طائلة عدم التعاون، واتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للدستور العراقي في حال تفرد الشركات بسياستها وعدم التزامها بوجهة نظر مجلس المحافظة.

من جانبه قال رئيس المجلس الدكتور جاسم الحلبوسي في تصريحات صحفية إن مجلس المحافظة يؤكد لوزارة النفط أنه سيتحاور مع الشركات التي تعتمد رؤيته، في إطار هذه الجولة من التراخيص، مؤكدا أن المجلس سوف يمتنع عن التعاون مع كل الشركات التي لا تنسجم مع رؤيته، وسيتخذ الإجراءات القانونية وفق ما ينص عليه الدستور العراقي.

وأوضح الحلبوسي أن مجلس محافظة الأنبار عبر عن وجهة نظره بقراره رقم ٥ والذي ينص على أن باب الاستثمار في حقل عكاز مفتوح لكافة الشركات المحلية والعربية والإقليمية بشرط أن يتم التحويل والاستخراج والتصنيع ضمن نطاق المحافظة، لأسباب عدة من بينها إنعاش الاقتصاد الوطني، وتوفير آلاف فرص العمل لأبناء محافظات الأنبار وكربلاء وبابل وبغداد وصلاح الدين.

وأكد الحلبوسي أن استخراج الغاز وتصديره كمادة خام أو كغاز طبيعي ليس فيه مصلحة وطنية أو مصلحة محلية لمحافظة الأنبار، موضحا أن تصنيع الكاز داخل المحافظة سيؤدي إلى النهوض بالاقتصاد بمقدار عشرة أضعاف، فضلا عن استخدام الغاز كوقود لمولدات الكهرباء وفي الصناعات التحويلية الثانوية. ويقع حقل عكاز الغازي الذي تم اكتشافه عام ١٩٩٢ شمال غرب الانبار، ٢٥ كم جنوب غرب قضاء القائم على نهر الفرات، بالقرب من الحدود السورية، ويبلغ طول الحقل ٥٠ كم ويبلغ وعرضه ١٨ كم ويوجد فيه ستة آبار محفورة ويبلغ المخزون الغازي المثبت فيه ٥،٦ تريليون متر مكعب قياسي.

من جانبها دعت وزارة النفط الجهات التي لديها اعتراضات على العقود الخاصة باستثمار الحقول الغازية التي أحيلت اليوم ضمن جولة التراخيص الثالثة الى شركات أجنبية، إلى اللجوء الى القضاء.

وقال الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد في تصريحات صحفية،إن إعلان الوزارة عن جولة التنافس لتطوير ثلاثة حقول غازية لم يكن مفاجئا، وتم ذلك قبل أشهر وأمام العديد من وسائل الإعلام.

وأضاف جهاد أن "وزارة النفط تحترم جميع الآراء، وأي محافظة عراقية لديها اعتراض على جولة التنافس أو على الطريقة التي أحيلت بموجبها الحقول الغازية الثلاثة للاستثمار، التوجه إلى القضاء، مبينا أن الوزارة تؤمن بأن النفط والغاز العراقي ملك لجميع العراقيين وليس ملكا لمحافظة دون سواها.وتابع : إن الوزارة هي المسؤولة عن تطوير الحقول النفطية والغازية، والحكومة الاتحادية هي من تتصدى لإدارة الثروة النفطية في البلد وهي تبحث دائما عن الاستثمار الأفضل لهذه الحقول، لأن عائدات الحقول الغازية الثلاثة التي أحيلت إلى الشركات الأجنبية اليوم، هي لكل العراقيين بدون استثناء.//(٥.ر.م)

إلى ذلك أكد مصدر في شركة نفط الشمال استقرار عمليات ضخ النفط من حقول كركوك الشمالية إلى ميناء جيهان التركي بمعدل يصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً مبيناً أن أسباب الانخفاض في معدلات التصدير يعود لانخفاض إنتاج عدد من حقول كركوك لأسباب فنية.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز" أن عملية ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي مستقرة وبمعدل يتراوح بين ٤٠٠ و٤٥٠ ألف برميل يومياً، لافتاً إلى أن عملية الضخ أقل من المعدل الطبيعي الذي يتراوح بين ٥٠٠الى ٥٥٠ ألف برميل يومياً.

## خبير :الحكومة تنتظرها مشاكل اقتصادية وتحديات أبرزها البطالة

□ بغداد / وكالات

أكد الخبير الاقتصادي باسم جميل أن الحكومة المقبلة التي تم الاتفاق السياسي على تشكيلها ينتظرها عدد من المشاكل الاقتصادية التي تحتاج إلى حلول. وقال جميل (للوكالة الإخبارية للأنباء): هناك تحديات تواجه الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها البطالة وتوقف القطاعات الإنتاجية الفعلية والصناعية والسياحية.يذكر أن احتياجات الحكومة من الوظائف العامة مرهونة بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي بموجب قانون سيشرع في البرلمان الجديد، إضافة إلى مشاكل النقل، والسعي إلى زيادة الدخل القومي من خلال تشغيل اليد العاملة وتحسين الطاقة الكهربائية والسكن.

ودعا جميل إلى اختيار التكنوقراط في تركيبة الحكومة قائلا : يجب أن يتم تكليف الكفاءات (التكنقراط) لتولي المناصب الوزارية بعيدا عن المحاصصة لتنفيذ المشاريع التي تنعش الاقتصاد العراقي.

وطالب جميل بتشديد المراقبة من قبل مجلس النواب للقضاء على الفساد المالي والإداري المتفشي في ملاكات الدولة.


# وزارة البلديات والأشغال العامة/ مديرية البلديات العامة

## إعلان مناقصة رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ - الخاصة بمشروع إنشاء بناية بلدية المقدادية في محافظة ديالى

تعلن مديرية البلديات العامة/ إحدى تشكيلات وزارة البلديات والإشغال العامة عن المناقصة الخاصة بمشروع إنشاء بناية بلدية المقدادية في محافظة ديالى والمدرج تخصيصه ضمن خطة الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٠ ضمن التبويب (المادة ٤/النوع٧/تفصيل النوع١٩/ تسلسل٣)

فعلى الشركات والمقاولين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الأبنية الراغبين بالمشاركة في هذه المناقصة، تقديم التأمينات الأولية على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق صادر من أحد المصارف العراقية المعتمدة بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء باسم المشارك ولأمر وزارة البلديات والأشغال العامة/ مديرية البلديات العامة نافذا لمدة (١٢٠)مئة وعشرون يوما من تاريخ غلق المناقصة ترفق مع العطاء (وتعفى الشركات العامة للدولة والقطاع العام من تقديم التأمينات المذكورة)وتقديم العطاءات في ظروف مغلقة مثبت عليها اسم وعنوان وتوقيع وختم مقدم العطاء واسم ورقم المناقصة وتاريخ تقديم العطاء الى الصندوق المخصص لذلك في مديرية البلديات العامة وفقا للشروط القانونية والمواصفات الفنية والتعليمات المرافقة مع العطاء والتي يمكن الحصول عليها من مقر المديرية في الصالحية/الطابق الثاني/القسم القانوني/شعبة العقود لقاء مبلغ قدره(٢٠٠،٠٠٠)مئتان ألف دينار فقط غير قابل للرد اعتبارا من يوم (الاحد) المصادف (٢٠١٠/١١/١٤) وسيكون آخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم (الثلاثاء) المصادف (٢٠١٠/١١/٣٠) الساعة الثانية بعد الظهر منه وسيكون هناك مؤتمر للإجابة عن الاستفسارات في يوم (الخميس) المصادف(٢٠١٠/١١/٢٥) في مقر مديرية البلديات العامة/قسم المشاريع،وسيهمل العطاء غير المستوفي للشروط القانونية والمواصفات الفنية والتعليمات المرافقة بالعطاء المقدم وكذلك في حالة عدم تقديم إحدى البيانات أو المستمسكات التالية(تسلسل ١-٤).

١- هوية تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين (ثالثة) إنشائية و(رابعة) كهرباء – ميكانيك نافذة وصادرة لعام ٢٠١٠.

٢- براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب تؤيد براءة ذمة المشارك لعام ٢٠١٠.

٣- تقديم وصل شراء وثائق المناقصة (أصلي).

٤- على المشارك في المناقصة توقيع وختم استمارة تقديم العطاء والتعليمات المرفقة بمستندات العطاء وعلى أي بيانات أخرى يتطلب توقيعه وختمه عليها.

٥- تخويل رسمي بشراء العطاء في حال عدم حضور المدير المفوض للشركة الراغبة بالمشاركة في المناقصة وكذلك عند تقديم العطاء والحضور في الموعد المحدد لفتح العطاءات.

٦- تعتبر تعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٠٧٥) في ٢٠٠٨/٥/١٩ وشروط المقاولة لإعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني الصادرة من وزارة التخطيط وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام /٢٠١٠.

٧- إن مدة نفاذ العطاء هي (٩٠)تسعون يوما من تاريخ غلق المناقصة.

٨- الموقع الالكتروني للوزارة

Http://www.mmpwirq.org

المدير العام